

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

أما امتناعُ العطفِ فلا نفاء المشاركة وأما امتناعُ المفعولِ معه فلانتفاء الـمَعْنَى في الأول وانتفاء فائدة لإعلام بها في الثاني .
ويجب في ذلك إضمار فعل ناصب للاسم على أنه مفعول به أي وَسَقَيْتُهَا مَاءً وَكَحَّسْتُهَا الْعُيُونًا هذا قول الفارسيّ والفَرَّاءِ وَمَنْ تَبَعَهُمَا .
وذهب الجَرْمِيّ وَالْمَازِنِيّ وَالْمَبْرَدِيُّ وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَالْأَصْمَعِيُّ وَالْيَزِيدِيُّ إلى أنه لَا حَذْفَ وَأَنْ مَا بَعْدَ الْوَائِ مَعْطُوفٌ وَذَلِكَ عَلَى تَأْوِيلِ الْعَامِلِ الْمَذْكُورِ بِعَامِلٍ يَصِحُّ أَنْ يُصَابَهُ عَلَيْهِمَا فَيُؤَوَّلُ زَجَّجْنَا بِحَسَنٍ وَعَلَفْتُهَا بِأَثَلَاتِهَا هذا باب المستثنى للاستثناء أدواتُ ثَمَانٍ :